

٣. يحق للطرف الأول اللجوء للجهات القضائية للمطالبة بحقه في حال لم يتلزم الطرف الثاني بسداد مبلغ الأتعاب المتفق عليه في هذا العقد ويتحمل الطرف الثاني كافة أتعاب المحامي والرسوم الحكومية، ويعد توقيع الطرف الثاني على هذا العقد إقرار منه بحق الطرف الأول في الأتعاب المبينة في البند ثالثاً وضريبة القيمة المضافة ١٥٪.
٤. أي نزاع ينشأ بين الطرفين بشأن هذا العقد يتم حله ودياً بين الطرفين خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ ابلاغ الطرف الآخر بموضوع النزاع عبر البريد الالكتروني او جهة الاتصال المبينة في صدر هذا العقد، وفي حال عدم حل الخلاف ودياً فيكون الفصل فيه عن طريق الجهات القضائية بمدينة الرياض.
٥. تعاهد الطرفان في هذا العقد بعهد الله وميثاقه على الوفاء بما اتفقا عليه والتزمما بقول المولى عز وجل (يا أيها الذين آمنوا أوفوا بالعهود) كما وافق الطرفان على كل ما ورد في هذا العقد وهمما بكامل الأهلية المعتبرة شرعاً والمنافية للجهالة.
٦. حرر هذا العقد من نسختين بيد كل طرف نسخة للعمل بها وتم التوقيع عليها من قبل الطرفين وهمما بكامل الأهلية الشرعية بدون غبن أو جهالة.

والله خير الشاهدين...

الطرف الثاني

باسم بن احمد بن عوده الصبحي

التوقيع :



الطرف الأول

مكتب إنجاز الأموال للعقارات

التوقيع :




الرياض-المونسية-شارع النجاح

س.ت : 1010938237



EnjazAlamlak.C@gmail.com



enjazaqar.com

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

"عقد أتعاب متابعة وإتمام إجراءات تمويل"

عقد رقم: (٩٢٥٣٠٩٨)

انه في يوم الاحد بتاريخ ١٨ / ١٤٤٧ هـ الموافق ٢٥ / ٠٧ / ٢٠٢٥ م، تم بعون الله تعالى و توفيقه الاتفاق بين كل من:

١. مكتب إنجاز الأموال للعقارات، سجل تجاري رقم: (١٠٠٩٣٨٢٣٧)، ويمثله في التوقيع على هذا العقد: السيد / مفرج بن سعد بن سند العنزي ، سعودي الجنسية هوية وطنية رقم (١٠١٣٩٧٧٩٦٠) عنوانه: الرياض، جوال رقم (٠٥٣٠٢٢٢٨٢)، البريد الالكتروني: EnjazAlamlak.C@gmail.com . ويشار إليه فيما بعد بالطرف الأول.
٢. باسم بن احمد بن عوده الصبحي سعودي الجنسية، هوية وطنية رقم (٤٠٥٤٤٥٦٣٠١) عنوانه الرئيس جوال رقم (٠٥٤٩٣١٠١٨٩)، ويشار إليه فيما بعد بالطرف الثاني.

التمهيد

وحيث أن الطرف الأول يمتلك مهنة الوساطة التمويلية وذلك عن طريق أحد البنوك، أو إحدى جهات التمويل، وفق أحكام وقواعد الشريعة الإسلامية وأنظمة المملكة العربية السعودية، وحيث أن الطرف الثاني يرغب بشراء عقار عن طريق إحدى الجهات التمويلية، ويرغب بإسناد مهمة البحث عن التمويل المناسب له للطرف الأول، وعليه فقد التقت إرادة الطرفين على أن يقوم الطرف الأول بالبحث عن التمويل وفق الاشتراطات المنصوص عليها في هذا العقد، وذلك مقابل عمولة يدفعها الطرف الثاني للطرف الأول، لذا فقد اتفق الطرفان وهمما بكمال الأهلية المعتبرة شرعاً لإبرام هذا العقد.

أولاً: يعتبر التمهيد المذكور أعلاه جزء لا يتجزأ من هذا العقد ويقرأ ويفسر معه.

ثانياً: موضوع العقد:

يقوم الطرف الأول بتمثيل الطرف الثاني والقيام نيابة عنه لدى الغير في متابعة إجراءات الحصول على التمويل المطلوب من أحد الجهات المملوكة مقابل مبلغ يستحقه الطرف الأول من مبلغ التمويل بناءً على الأوراق والمستندات التي قدمها الطرف الثاني للحصول على تمويل من الجهات المملوكة في المملكة العربية السعودية بمبلغ قدره (١,٣١٤,٠٠٠) مليون وثلاثمائة وأربعمائة عشر سعودي قابلاً للزيادة أو النقص حسب موافقة الجهة المملوكة.

ثالثاً: أتعاب الطرف الأول:

يدفع الطرف الثاني للطرف الأول عند إصدار عقود التمويل من الجهة المملوكة التمويل من دون تأخير أتعاب قدرها (٤٠,٠٠٠) اربعون الف ريال سعودي غير شاملة ضريبة القيمة المضافة ١٥٪.

رابعاً: التزامات الطرف الأول:

١. يقوم الطرف الأول بمقاضاة البنك أو الجهة التمويلية، والاتفاق معه على تمويل الطرف الثاني وإجراء ما يلزم لأخذ موافقة البنك أو إحدى الجهات التمويلية على إتمام تمويل البنك أو الجهة التمويلية لصالح الطرف الثاني وفق المستندات والقدرة المالية المقدمة من الطرف الثاني.



٢. يلتزم الطرف الأول تجاه الطرف الثاني بأن يبذل كافة مساعيه وجهوده والخبرة المتوافرة لديه من أجل متابعة إجراءات التمويل المناسب للطرف الثاني حسب حالته الائتمانية.

خامساً: التزامات الطرف الثاني:

١. يلتزم الطرف الثاني بتزويد الطرف الأول بكافة البيانات والمعلومات والأوراق والمستندات المطلوبة الصحيحة والتي من شأنها حصوله على التمويل ويلتزم بعدم إخفاء أي معلومات يعلمها من شأنها إيقاف المعاملة، مثل وجود التزامات في سمة وأو إيقاف خدمات، أو مشاكل على العقار.

٢. يتبعه الطرف الثاني بأن يفصح عن أي محاولة طلب تمويل سابقة لدى أي جهة تمويلية أخرى ولم تتم لأي سبب كان، وفي حال تبين إخفاء الطرف الثاني أي من المعلومات المذكورة فيكون مبلغ الاتّعاب المتفق عليه في هذا العقد حقاً للطرف الأول ويحق للطرف الأول صرف السند من دون الرجوع للطرف الثاني في حال تبين له مخالفة الطرف الثاني لهذا البند.

٣. يلتزم الطرف الثاني بصحة وصلاحية جميع المستندات المقدمة لطلب التمويل وفي حال اتضاح غير ذلك يتحمل الطرف الثاني كافة المسائلة القانونية وأو الجنائية ولا يتحمل الطرف الأول أي مسئولة قانونية وأو جنائية مستقبلاً حيال ذلك.

٤. يحرر الطرف الثاني سند لأمر إلكتروني عبر منصة نافذ بمبلغ الاتّعاب المتفق عليها فور توقيع هذا العقد، وبعد قيام الطرف الثاني بسداد كامل مبلغ الاتّعاب ومبلغ ضريبة القيمة المضافة ١٥٪، يقوم الطرف الأول بإغلاق السند الإلكتروني الخاص بالطرف الثاني.

٥. يلتزم الطرف الثاني بتحمل كافة أتعاب وتكليف أي قضية أو منازعة تنشأ بسبب عدم إلتزام الطرف الثاني بهذا العقد، أو في حال عدم سداده للاتّعاب المتفق عليها في هذا العقد بعد توقيعه للعقود النهائية مع الجهة الممولة.

٦. يلتزم الطرف الثاني بأن يدفع للطرف الأول فوراً دون تأخير كامل مبلغ الاتّعاب المحدد في البند ثالثاً وكذلك مبلغ ضريبة القيمة المضافة ١٥٪ في حال فسخ الطرف الثاني للعقد أو تبين عدم رغبته في الاستمرار بإتمام طلب التمويل بعد توقيعه لهذا العقد أو مماطلته في تزويد الطرف الأول بالمستندات الالزمة أو محاولته تعطيل الطرف الأول عن إتمام إجراءات التمويل، ويدفع الطرف الثاني المبلغ دون تردد وأو مماطلة وأو اعتراض.

٧. في حالة عدم إتمام المعاملة لسبب لا يعود للطرف الثاني، وليس للطرف الثاني علاقة به، فإنه في هذه الحالة يدفع الطرف الثاني للطرف الأول رسوم إدارية مقدارها (١٠٠٠) ألف ريال سعودي مقابل الأعمال الإدارية التي قام بها الطرف الأول، وبعد سداد الطرف الثاني للرسوم الإدارية يقوم الطرف الأول بإلغاء السند الإلكتروني وإلغاء هذا العقد من الطرفين.

سادساً: أحكام عامة:

١. يقر الطرف الثاني بأن الطرف الأول ليس جهة تمويل وأن خدماته تنتهي فور إتمام عملية التمويل وإصدار الموافقة النهائية للتمويل من الجهة الممولة، وأن العلاقة بعد ذلك بين الطرف الثاني والجهة الممولة يحكمها العقد الموقع بينهما ولا علاقة للطرف الأول بهما ولا مسؤولية عليه، ولا يحق للطرف الثاني أو جهة التمويل الرجوع على الطرف الأول بشيء مستقبلاً.

٢. يقر الطرف الثاني بأن الطرف الأول لا يتحمل أي مسئولة قانونية وأو جنائية في حال تعثر الطرف الثاني وأو تخلفه وأو عدم قدرته على دفع الأقساط المطلوبة لصالح الجهة الممولة بعد استلام مبلغ التمويل مهما كانت الأسباب ويتتحمل الطرف الثاني كافة المسائلة القانونية وأو الجنائية مستقبلاً حيال ذلك.

